

مسودة الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط، المعني بالتعاون الصناعي الأورومتوسطي

إجتمع وزراء الصناعة في بروكسل بتاريخ 19 فبراير/شباط 2014. يأتي هذا الاجتماع مُتماًمًا للاجتماعات التي عقدها الاتحاد من أجل المتوسط بفاليتا في عام 2011 وبنيس عام 2008؛ وكجزء من اجتماعات عملية برشلونة برودس في عام 2006، وكاسيرتا في عام 2004، وملقا في عام 2002، وليماسول في عام 2000، وكلاغفورت في عام 1998 وبروكسل في عام 1996.

إنفق المشاركون في المؤتمر على ما يلي:

- بيئة الأعمال الجذابة و المستقرة، والإطار القانوني التنظيمي هي شروط ضرورية لتنمية المشاريع الميسرة لإيجاد فرص العمل وتنمية الاستثمار في الداخل والخارج، وتكثيف التجارة وإقامة الشراكات بين المشاريع،
- تُعتبر أشغال البنية التحتية محركا قويا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المعنية، كما أكدت ذلك الاستنتاجات التي توصل إليها الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي المعني بالنقل وخاصة تلك المرتبطة بالنظم العالمية لوسائل الملاحة بواسطة الأقمار الصناعية¹ GNSS، الذي انعقد في بروكسل في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2013،
- التحرير المتزايد للتجارة يستفيد من التنمية الاقتصادية المتوازنة؛
- للشباب والمرأة والمجتمع المدني بشكل عام دور إقتصادي يجب تعزيزه ، وفق ما ذكر خلال المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بتعزيز دور المرأة داخل المجتمع، المنعقد بباريس بتاريخ 12 سبتمبر/أيلول 2013؛

¹ 1285/2013 OJ L 347, 20 December 2013.

- المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بحاجة إلى دعم موجه ومحدد من السلطات العامة، ولا سيما لتلك التي تتوفر على إمكانيات للنمو وخلق فرص العمل، في حين أن الشركات الكبيرة يكون لها أثر غير مباشر من حيث إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية، و تيسير وتسريع نقل التكنولوجيا؛

- إن التعاون الصناعي الأورومتوسطي، و بما في ذلك التعاون بين المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، يحث كل شريك على الإسراع بالإصلاحات على الصعيد الأفقي والقطاعي، مع إمكانية تقديم الدعم من مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بالإضافة إلى مصادر التمويل الأخرى؛

- إن توافر القوى العاملة المؤهلة التي يمكن أن تتكيف مع التغير التكنولوجي هو شرط أساسي مسبق لتنمية أنشطة الأعمال، مما يبرز أهمية الإستثمار في تحديث نظم التدريب المهني و التدريب المتواصل.

أقرّ المشاركون في المؤتمر بما يلي:

- العمل التنسيقي من قبل مجموعة العمل المعنية بالتعاون الصناعي الأورومتوسطي منذ الاجتماع الثامن لوزراء الصناعة والذي عقد في فاليتا في مايو/أيار من عام 2011.

- العمل المنجز من قبل أمانة الإتحاد من أجل المتوسط لإطلاق مشاريع ملموسة في هذا المجال.

أعرب المشاركون في الإجتماع عن الرغبة في:

- مواصلة هذا العمل وتعزيز التعاون فيما بينهم من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة² في كل من جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط ، وبالتالي خلق الثروة وتوزيعها من خلال الوظائف اللائقة، لا سيما للشباب والمرأة. إن الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس وزراء الصناعة في الإتحاد الأوروبي، المعني بالسياسة الصناعية و

² COM (2011) 200; COM (2011) 303.

المنعقد بتاريخ 2 و 3 ديسمبر/كانون الأول من عام 2013³، تمثل مبادئاً توجيهية مفيدة في هذا الصدد.

ومع أخذ ما سبق في الاعتبار، فقد أعرب المشاركون في الاجتماع عن نيتهم في:

1. مواصلة تنفيذ الميثاق الأورومتوسطي للمشاريع الاقتصادية، المعتمد من طرف وزراء الصناعة في الاجتماع الوزاري الخامس للتعاون الصناعي الأورومتوسطي في كاسيرتا عام 2004، القائم على أسس الميثاق الأوروبي للمشاريع الصغيرة الذي تم اعتماده عام 2000، مع مراعاة النتائج والتوصيات المنبثقة عن عملية 2013 لتقييم إجراءات تنفيذ محاور ذات الميثاق، والتي أجريت بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسة التدريب الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبالاستناد إلى الخبرة المكتسبة في الإتحاد الأوروبي و الأقاليم المجاورة في إطار قانون المشاريع الصغيرة لأوروبا الذي اعتمده مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي في ديسمبر/كانون الأول في عام 2008.

(أ) وفيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن القيام بها على الصعيد الإقليمي، يدعو الوزراء منسقي الميثاق الوطني إلى:

- تحديد المشاركين في الحلقات الدراسية الإقليمية التي سيتم تنظيمها في المجالات التي يثبت، من خلال عملية تقييم إجراءات تنفيذ محاور الميثاق لعام 2013، وجود حاجيات تدريبية مشتركة متصلة بها؛
- ضمان التكامل الأمثل بين التدريب الإقليمي والوطني وربط هذه الإجراءات مع المشاريع والمقترحات المقدمة من الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، والممارسات الجيدة والمبادرات المدعومة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية؛
- إتمام عملية مراجعة الميثاق التي بدأت في عام 2009 و اعتبارها مسألة ذات أولوية، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الأخيرة والخبرة المكتسبة من خلال قانون المشاريع الصغيرة لأوروبا وموائمة الميثاق مع ذات القانون؛

³ http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/intm/139845.pdf.

- العمل مع بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وغيرها من المؤسسات المالية على استكشاف الإستخدام الأكثر فعالية و انتظاما للأدوات المالية المتاحة.

(ب) وعلى الصعيد الوطني، ينوي الوزراء:

- تسريع الإصلاحات من خلال مراعاة التوصيات الموجهة إلى الدول الشريكة على إثر أحدث عمليات التقييم الخاصة بإجراءات تنفيذ محاور الميثاق الأورومتوسطي للمشاريع الإقتصادية و قانون الأعمال الصغيرة لأوروبا؛

- إيلاء أهمية خاصة لاحتياجات المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع الأخذ بالإعتبار المبادئ العشرة من قانون المشاريع الصغيرة لأوروبا. تيسير الحصول على التمويل ؛ تبسيط الإجراءات الإدارية ؛ تشجيع روح المبادرة والريادة ، إنشاء المشاريع الخاصة و ريادة المشاريع الاجتماعية ؛ تشجيع الابتكارات التكنولوجية وغير التكنولوجية ، الوصول إلى الأسواق والاستثمار ؛ تحسين المعلومات وخدمات الدعم المقدمة للمشاريع، بما في ذلك الحاضنات والتجمعات العنقودية ؛ تشجيع الصادرات وتدويل المشاريع الإقتصادية ؛ تعزيز نوعية و شفافية الاقتصاد و المشاريع؛ وإصلاح نظام التدريب المهني ، وتفعيل سياسات الاستخدام/التشغيل.

- تكثيف التعاون بين الوزارات و الوكالات والقطاعات العام والخاص لتنفيذ الإصلاحات؛ و القيام، في إطار جهود الإصلاح، باستشارة وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في القطاع العام و قطاع الأعمال والمجتمع المدني بما في ذلك الشباب والمرأة وممثلي المناطق المتأخرة من حيث التنمية؛

- تيسير نشر المعلومات و التشبيك والتدريب لأصحاب المصلحة الإقليميين من القطاع العام والخاص المستفيدين من الإستثمار العام والخاص (تشبيد البنية التحتية و إنشاء الشركات الكبيرة) من أجل تكثيف الأثر الجانبي لهذه الإستثمارات على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تنمية التعاقد من الباطن و إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي؛

- تطوير أسس متناسقة للمساعدات التي تقدمها مصادر التمويل، وتحقيق الإستخدام الأفضل والممكن للأدوات والبرامج والموارد المتاحة من أجل الإسهام في تنفيذ الميثاق على المستوى الوطني؛

- تعزيز دور المنسقين الوطنيين، ومطالبتهم بما يلي:

• تنظيم التدريب على الصعيد الوطني لنشر نتائج تقييم عام 2013 والدروس المكتسبة من الحلقات الدراسية التدريبية الإقليمية، مع الأخذ بالإعتبار الاحتياجات المحددة للشركاء من المناطق المتأخرة من حيث التنمية، وللمرأة والشباب وممثلي الاقتصاد الاجتماعي والشركاء الاجتماعيين؛

• تشجيع جميع أصحاب المصلحة على تقديم الإقتراحات ودعم الإصلاحات اللازمة لتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع الإقتداء بقانون المشاريع الصغيرة لأوروبا.

• رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم عام 2013، والإبلاغ عن التقدم المحرز استناداً إلى الأجهزة الإحصائية الوطنية المحدثة والتي تمثل آلية معززة لقياس أثر السياسات والبرامج على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل للشباب والمرأة.

2. تعزيز وخلق التآزر بين شبكات الأعمال لجميع أحجام المنشآت الإقتصادية، والمنظمات التي تدعم نموها، مثل مراكز الابتكار والمراكز التقنية، استخدام الإرشاد والتوجيه والتدريب والتبادلات لتعزيز الشراكات في الأعمال، والمواقع المشتركة، والبحوث والابتكار ونقل التكنولوجيا. يجب تسهيل عملية تيسير الوصول إلى الأسواق، ربما من خلال الإستناد إلى الإنفتاح على شبكة المؤسسات الأوروبية (EEN)، وبرنامج الاتحاد الأوروبي للقدرة التنافسية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة (COSME)⁴، و برنامج الاتحاد الأوروبي للأبحاث والابتكار "أفق 2020" (Horizon 2020) الموجّه لدول الجوار المتوسطية الشريكة، شرط الإمتثال لشروط وأساليب معينة. كما سيكون من المهم الاستفادة من كل الدروس المستخلصة في إطار المشاريع التجريبية مثل "يوروميدي - رواد المشاريع المبتكرة من أجل التغيير"، والاستغلال الكامل لما حققوه من إنجازات؛

⁴ 2011/0394 (COD) – PE – CONS 58/13

3. و مع مواصلة مراعاة المميزات و المصالح الخاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، القيام باستكمال بناء سوق أورو متوسطية كبرى للمنتجات الصناعية من خلال الإستمرار في إعداد الاتفاقيات المتعلقة بتقييم المطابقة و قبول المنتجات الصناعية⁵ (ACAA) واتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة والتفاوض بشأنها، والتصديق على الاتفاقية الإقليمية الأورو متوسطية حول قواعد المنشأ التفضيلية⁶ و تنفيذ أحكامها.

4. دعم برامج التحديث والتطوير لغايات تحقيق التنمية المستدامة عن طريق استهداف القطاعات الصناعية ذات الأولوية، و خاصة تلك التي تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق الحد الأقصى من القيمة المضافة. و قد تشمل هذه القطاعات بالنسبة لدول الجوار المتوسطية الشريكة: النسيج/الملابس، الجلود والأحذية، الصناعات المبتكرة، الصناعات الغذائية، تكنولوجيا المعلومات، الطاقة المتجددة، كفاءة إستخدام الطاقة، اللوجستيات والصناعات الخضراء؛

5. من خلال دعم الشبكات و الآليات القائمة، تبادل الآراء والخبرات وتسهيل الشراكات بين المشاريع في القطاعات ذات الاهتمام المشترك مثل الصناعات الغذائية والطاقة المتجددة وكفاءة إستخدام الطاقة، والمجالات الأخرى المرتبطة بالتنمية الخضراء واللوجستيات والصناعات المبتكرة. مواصلة تعزيز الأنشطة المدرجة في إطار الحوار الأورو متوسطي بشأن مستقبل قطاع النسيج و الألبسة، و الذي أُطلق خلال الاجتماع الخامس لوزراء الصناعة المخصص للتعاون الصناعي الأورو متوسطي؛

6. تنفيذ برنامج العمل (2014-2015) لمجموعة العمل المعنية بالتعاون الصناعي الأورو متوسطي. هذا ويدعو الوزراء جميع الأطراف المعنية، وبخاصة القطاع الخاص، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج العمل، ويطالبون مجموعة العمل بالاضطلاع بدور بارز من حيث التنسيق و الرصد في إطار تنفيذ برنامج العمل للفترة 2014-2015، و مواكبة حاجيات القطاع الصناعي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القيام، عند الاقتضاء، بتحيين برنامج العمل.

⁵ خطة العمل الخاصة بحرية الحركة للمنتجات الصناعية الموافق عليها من قبل وزراء التجارة للمنطقة الأورو متوسطية في باليرمو تموز 2003

⁶ EU Official Journal L54 of 26.2.2013